قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الأرجنتين الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الأرجنتين الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٦ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ شوال سنة ١٣٩٧ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

اتفاق للتعاون الاقتصادى والفنى

بين

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية الأرجنتين

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الأرجنتين ، تحدوهما الرغبة فى تقوية أواصر الصداقة القائمة بين البلدين ، وإدراكا منهما للفوائد المترتبة على تشجيع وتنمية التعاون الاقتصادى والفنى بينهما ، على أساس من الحقوق المتساوية واحترام السيادة الوطنية والمصالح المتبادلة ، اتفقتا :

(المادة الأولى)

يلتزم الطرفان ببذل أقصى جهودهما من أجل تنمية التعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين .

(المادة الثانية)

يلتزم الطرفان ، وفقا للتشريعات الخاصة بهما ، بتنمية التعاون الاقتصادى والفنى وتبادل الخبرات فى المجالات ذات المصلحة المشتركة كتلك المتعلقة بالزراعة والصناعة والبحث العلمى .

(المادة الثالثة)

يتضمن التعاون المشار إليه فى هذه الاتفاقية بصفة خاصة — دون أن يقتصر — على مايلى :

(أ) الزراعة ، الثروة الحيوانية ، المشروعات الصناعية والفنية ذات النفع المتبادل .

(ب) تبادل المعلومات عن البحث العلمى والتكنولوجى وبراءات الاختراعات والتراخيص .

(ج) تبادل وتدريب الفنيين والخبراء فى برامج تعاون محددة .

(المادة الرابعة)

يلتزم الطرفان وفقا للقوانين واللوائح السارية فى كلا البلدين بما يلى :

(أ) تسهيل تنفيذ الاتفاقيات التى قد توقع بين الأفراد أو الشركات .

(ب) تشجيع وتسهيل تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية التى تهدف إلى إنشاء وتطوير الشركات الخاصة أو الحكومية أو المشتركة ذات النفع المتبادل .

(المادة الخامسة)

يلتزم الطرفان بتشجيع تبادل الوفود والمندوبين وكذلك تشجيع التبادل التكنولوجى ، وبتقديم كافة التسهيلات لأجهزة الطرف الآخر لتنفيذ هذه الاتفاقية .

(المادة السادسة)

إبتداء من تاريخ سريان هذه الاتفاقية تنشىء الحكومتان لجنة مشتركة تجتمع سنويا ، أوبناء على طلب أحد الأطراف ، فى القاهرة أوبيونس أيرس على التوالى بهدف دراسة تطبيق وتنفيذ هذه الاتفاقية ، واقتراح إجراءات وخطوات جديدة تساهم فى تنمية التعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين .

(المادة السابعة)

تسرى هذه الاتفاقية من تاريخ إخطار كل من الطرفين المتعاقدين الآخر بإقرار الاتفاقية ، وفقا للتشريعات الخاصة بهما .

وتظل الاتفاقية نافذة المفعول لمدة ثلاث سنوات من بدء سريانها ، وتتجدد تلقائيا لمدة سنة أخرى مالم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته فى إنهائها بفترة لاتقل عن ستة أشهر من تاريخ إنقضائها .

ابرمت فى مدينة القاهرة فى اليوم السادس والعشرون من شهر يونيو عام ١٩٧٧ ، من أصلين باللغات العربية والأسبانية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية الأرجنتين
الدكتور وجيه شندى	كومود ور راؤل كورا
وكيل أول وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى	وكيل وزارة الخارجية للشئون الخارجية

وزارة الخارجية

قـرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٤٣٣ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٧ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الأرجنتين والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٦ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٧ ؛

قـرر :

مادة وحيدة ــ ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الأرجنتين والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٦ ، ويعمل به اعتبارا من ١٩٧٨/٢/٢٥

محمد ابراهيم كامل

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧٧

بشأن الموافقة على اتفاق إنشاء محلب آلى فى محطة سخا للبحوث الزراعية بين حكومتى جمهورية مصر العربية ونيوزيلاندا والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المـادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

الموافقة على اتفاق إنشاء محلب آلى فى محطة سخا للبحوث الزراعية بين حكومتى جمهورية مصر العربية ونيوزيلندا والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برياسة الجمهورية فى ٩ شوال سنة ١٣٩٧ (٢٢ سبتمبر سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

سفارة نيوزيلاندا

روما

٢٠ يناير ١٩٧٧

سيادة الوزير :

إنه ليشرفنى أن أشير إلى المفاوضات التى جرت حديثا بين ممثلين حكومتنا بشأن التعاون بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة نيوزيلاندا فى إنشاء محلب آلى (يشار إليه فيما بعد المشروع) فى محطة سخا للبحوث الزراعية بجمهورية مصر العربية .

إنه ليشرفنى أن أبلغكم أن حكومة نيوزيلاندا قد وافقت على مساهمة نيوزيلاندا فى المشروع ، ومن ثم يسعدنى أن أقترح ، من جانب جمهورية نيوزيلاندا ، أن تتخذ التدابير التالية بشأن المساهمة الخاصة لكل من الحكومتين فى المشروع .

١ ــ أن الهدف من المشروع هو تصميم ، وبناء وتجهيز وإعداد محلب آلى فى مزرعة محطة القرضا الفرعية التى تعتبر جزءا من محطة سخا للبحوث الزراعية . بالإضافة إلى ذلك سيتلقى العديد من الموظفين المصريين المحليين تدريبهم فى نيوزيلاندا ومصر على الجوانب الفنية لتشغيل مثل هذا المحلب الآلى ، كما ستمنح كمية من سائل منوى مجمد للبقر الفريزيان النيوزيلاندى لمحطة القرضا الفرعية بهدف المساعدة فى تنفيذ البرنامج القومى للتربية . وبالتالى سيشمل المشروع ثلاث برامج هى كما يلى :

(ا) برنامج البناء .

(ب) برنامج التدريب .

(ج) برنامج التربية .

مسئوليات التنفيذ :

٢ ــ فى نطاق مسئولية حكومة جمهورية مصر العربية ، سيكون تنفيذ المشروع تحت إشراف مركز البحوث الزراعية (معهد بحوث الإنتاج الحيوانى) . أما بالنسبة لمسئولية حكومة نيوزيلاندا ، ستقوم وزارة الخارجية بالإشراف الشامل على المشروع . وفى إمكان أى من الحكومتين أن تكلف أى فرد أو هيئة أخرى بأداء كل أو بعض من الواجبات المتعلقة بالمشروع ، على أن تكون الحكومة الأخرى على علم بمدى التفويض المكلف وباسم الشخص أو الهيئة المكلفة . يجب أن لاتؤثر النقطة السابقة على حق أى من الحكومتين فى القيام بتمثيل مباشر للحكومة الأخرى فيما يتعلق بالمشروع .

مسئوليات برنامج البناء :

٣ ــ من المفهوم أن المساهمات وتقسيم المسئوليات بين الحكومتين فى برنامج البناء ستكون كما يلى :

ا ــ حكومة نيوزيلاندا :

بالتشاور مع وزارة الزراعة المصرية ، ستقوم حكومة نيوزيلاندا :